

## عقد مقاولة

\*\*\*\*\*

الموضوع : تنفيذ أعمال عدائية بولي قطر ٧١٠ مم لخط مياه بولي قطر ٣٥٥ مم + عدائية بولي قطر ٢٥٠ مم لcablats الكهرباء أسفل مسار القطار الكهربائي السريع ( العين السخنة - العلمين ) عند محطة ( ٤٢٣+٦٤٠ ) بسميدي عبد الرحمن ( بالآمر المباشر )

رقم العقد : ١٣٦٣ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٣

أنه في يوم : الاثنين الموافق : ١ / ٤ / ٢٠٢٤ حرر هذا العقد بين كلا من :

الهيئة العامة للطرق والكباري

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته: رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة.

( ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول )

و شركة ثري دايمونشن ( هبة الله محمد توفيق وشريكها )

ويمثلها السيد / هبة الله محمد توفيق

- بصفته / مدير وشريك

بطاقة رقم / ٢٨٧٠٩١٥٠١٠٣٤٢٢

بطاقة ضريبية / ٢٨٨-٩٢٠-٦٧٨

مأمورية ضرائب / النزهة

سجل تجاري رقم / ( ٣٥٠٩٥٤ ) القاهرة المميز

ومقره \_\_\_\_\_ / القاهرة - النزهة - شارع الشهيد عبد السلام إبراهيم

( ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني )





الشاعر

بناءً على كتاب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير المتضمن موافقة معالي الفريق مهندس / وزير النقل على إسناد تنفيذ أعمال تنفيذ عدالة بولي قطر ١٧٠ مم لخط مياه بولي قطر ٣٥٥ مم + عدالة بولي قطر ٢٥٠ مم لcablats الكهرباء أسفل مسار القطار الكهربائي السريع ( العين السخنة - العلمين ) عند محطة ( ٤٢٣+٦٤٠ ) بسيدي عبد الرحمن إلى شركة ثري دايمشنن (( هبة الله محمد توفيق وشريكها )) بقيمة تقديرية ١٦٩,١٢,٣٢ جنية ( فقط وقدره اثنان مليون وثلاثمائة وأثنى عشر ألف ومائه تسعة وستة ) حدهما لا غب / بالأمم المترادف

ولما كان المالك يرغب في إنجاز أعمال مشروع "تنفيذ أعمال تنفيذ عدالة بولي قطر ٧١٠ مم لخط مياه بولي قطر ٣٥٥ مم + عدالة بولي قطر ٢٥٠ مم لقابلات الكهرباء أسفل مسار القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العلمين) عند محطة (٤٢٣+٦٤٠) بسيدي عبد الرحمن" وسنو بيهي ، حير) باسم المبادر.

على أن يتم الاتفاق على الأسعار للأعمال من خلال التفاوض مع الشركة بواسطة اللجان المشكلة لهذا الغرض ويشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعملة وكذلك تنفيذ الأعمال بما فيها الأعمال المؤقتة والإضافية والتكميلية والتعديلات التي يطلب المالك من المقاول القيام بها وفقاً لشروط العقد ووثائقه ، وهي الأعمال التي أعلن الطرف الأول عن رغبته في تنفيذها عن طريق الإسناد بالأمر المباشر ، ولما كان المقاول قد تقدم بعرضه للقيام بتلك الأعمال وتتفقىدها واتمامها وصيانتها وذلك بعد إطلاعه على شروط العقد ومواصفاته ومخططاته وسائل المستندات المرفقة به وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والتي يخضع لها هذا العقد وقد أقر الطرفان باهليتها وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي :-

العدد الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقترن من الطرف الثاني وكافة المكانتين المتباينة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتاماً لأحكامه .

العدد الثاني

يلزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية "تنفيذ أعمال تنفيذ عدالة يولي قطر ٧١٠ مم لخط مياه  
يولي قطر ٣٥٥ مم + عدالة يولي قطر ٢٥٠ مم لكيابل الكهرباء أسفل مسار  
القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العلمين) عند محطة (٤٢٣+٦٤٠)  
يسidi عبد الرحمن بالأمر المباشر طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المعينة بالجدول  
المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وقيمة إجمالية مقدارها ٢,٣١٢,١٦٩ جنية  
(فقط وقدرة اثنان مليون وثلاثمائة واثني عشر ألف ومائة تسعة وستون جنيهاً لا غير)  
شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة .  
مقابل تنفيذه وفقاً لشروط ووثائق العقد وتعتبر هذه القيمة تقديرية ويتم المحاسبة النهائية طبقاً  
للكميات المنفذة على الطبيعة بالفاتات التي تحدد بمعرفة لجنة المشكلة من قبل الهيئة  
للتفاوض، مع الشركة على الأسعار .

المند الثالث

يلزم الطرف الثاني "شركة ثري دامنشن ( هي الله محمد توفيق وشريكها ) " بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال ( ستة شهور ) من استلام الطرف الثاني لموقع خالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة "التابعة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً



#### البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم ٥٦٠١٠٠٢٤٠٠٠٢٥٧٣ بمبلغ ١١٥,٦٠٩ جنيهاً (فقط وقدره مائة وخمسة عشر الف وستمائة وتسعة جنيهات) لا غير( صادر من البنك الأهلي المصري - فرع مصر الجديدة صادر بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٨ وساري حتى ٢٠٢٥/٣/١٨ ) يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي و باقى ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة .  
ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية يتتهي سريانه بعد مضي ثلاثة يومناً من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

#### البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدير العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

#### البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المستندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلهاً أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوضع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامات التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

#### البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها تكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني الذي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

#### البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايير المقاييس لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقدين عليها وتنقضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة "السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحيطة .

#### البند التاسع

يلزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحليات ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بابعاد كل من يهملي أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعامل أو أي شخص آخر أو الأضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتغير مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقه الطرف الثاني .



#### البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للترابة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي س يتم العمل بمقتضاهما .

#### البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسببت في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه والا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه من تحميته المصارييف الإدارية اللازمة .

#### البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية الازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول .

#### البند الثالث عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تفزيذه للأعمال أو من حراء فعل أي من عامليه أو أحدي الآله وتفع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

#### البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بجمع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعنة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل ترتيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

#### البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني باخلاع محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسلیم الاكتائی للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول باخلاع الموقف على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميته المصارييف الإدارية الازمة .

#### البند السادس عشر

اقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منها بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب والراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية ، وفي حال تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعم الوصول ، ولا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحية ومنتجة لكافة آثارها القانونية .

#### البند السابع عشر

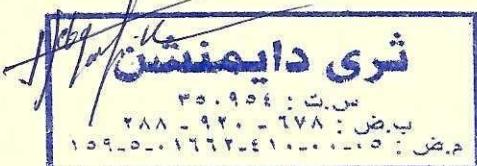
لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

#### البند الثامن عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ١٩٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

#### البند التاسع عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز ( ٢٥ % ) بالنسبة لكل بند يدات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة وجود الاعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، ولا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وإن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتاسب وحجم الزيادة أو النقص .



### البند العشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمعيات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يقيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدد على الطرف الأول . وللتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م ”

### البند الحادي والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فالطرف الأول أن يجريه على نفقه الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

### البند الثاني والعشرون

تحتخص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

### البند الثالث والعشرون

يقر كل من طرف العقد بموافقتهم على أي تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء بينوذا هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مراعتها لهذا العقد .

### البند الرابعة والعشرون

يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ على أسعار المواد (الحديد بجميع أنواعه - الاسمنت - البنتونيت - السولار) وفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وطبقاً للتعريفات والمعايير والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م .

### البند الخامس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللزم .

#### الطرف الثاني

شركة ثري دايمشن « هبة الله محمد توفيق وشريكها »

(



التوقيع

السيدة / هبة الله محمد توفيق

**مدير وشريك**  
**ثري دايمشن**

م.ن.ت : ٣٥٩٥٤
ب.ص : ٦٧٨ - ٩٢٠ - ٢٨٨
م.ص : ١٥٩٥٠٠١٦٦٢٠٤١٠٠٠٠٠١٥

#### الطرف الأول

الم الهيئة العامة للطرق والجسور

( التوقيع )

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والجسور